الاقتصاد في الدول العربية

الدول العربية هي 22 دولة تربط بينهما علاقة اللغة والدين والثقافة والحضارة والتاريخ والمصير المشترك كما انهما يتوزعان بين قارتين هما آسيا وأفريقيا، ويقع البحر الأحمر بين الدول العربية الاسيوية والدول العربية الافريقية ، للدول العربية طبيعة متنوعة جعلتها مصدرا للعديد من الموارد الاقتصادية كالتربة الزراعية الخصبة والثروة الحيوانية والبترول والغاز الطبيعي وبعض المعادن الأخرى.

وأهم هذه الموارد واقتصادياتها:

الموارد الطبيعية بأنواعها والموارد البشرية.

أولا - الموارد الطبيعية:

هي الأرض ، والمياه ، والمراعي ،،،،وغيرها.

1-الأرض:

مساحتها 1,370 بليون تأخذ اليابسة الجزء الأكبر منها اما الربع الباقي منها تغمره المياه وتتوزع مساحة اليابسة على الاستخدامات الزراعية التي تمثل 4% من مساحة اليابسة والمراعي تمثل 22% والغابات تمثل 7% من اليابسة والاستخدامات الأخرى كالصناعة والمعادن والسكن والأراضي البور الصحراوية التي تشكل 67% من اليابسة هي اما غير صالحة للاستخدام لانعدام الموارد الاقتصادية فيها واما لأنه لا يوجد عليها طلب في الوقت الراهن فهي غير صالحة للزراعة ولكنها مليئة بالكنوز والموارد الاخرى مثل البترول وهو من اهم مصادر الدخل في الدول العربية خاصة صحراء المملكة العربية السعودية وليبيا.

اكبر مساحة في الدول العربية هي السودان بها اكبر المساحات الزراعية واكبر مساحات الغابات أي تأخذ اكثر من النصف ،، واصغرها مساحة البحرين، اما المملكة العربية السعودية بها اكبر مساحات المراعي ، وبالنسبة لأكبر مساحات الأراضي البور تقع في مصر وهي

اكثر الدول العربية اعدادا للسكان ومن اكثرها انتاجا من الناحية الزراعية ، ونتيجة لتزايد اعداد سكان المدن في الفترة الأخيرة للدول العربية فقد ارتفعت أسعار أراضيها ارتفاعا كبيرا كما اتسع حجم المدن لدرجة أصبحت أراضي السكن والخدمات تتغول على الأراضي الزراعية.

في دولة الكويت مثلا فإن 97% من السكان يسكنون في مدينة الكويت في عام 1994م بزيادة 7% عما كان عليه الحال في عام 1980م. وفي دولة الامارات العربية المتحدة فقد ازدادت اعداد سكان المدن من 72% عام 1980م الى 83% في عام 1994م.

وكذلك الحال في الجزائر والمملكة لعربية السعودية وتونس والأردن ، حيث تزايدت اعداد سكان المدن خلال العامين المذكورين لدرجة انها فاقت اعداد بقية السكان ، ففي هذه الدول فان اعداد سكان المدن يزيد عن نصف سكان الدولة كلهم. ولم يقتصر زحف سكان الريف الى المدن على الدولة العربية البترولية، بل ان ذلك شمل حتى الدول العربية غير المنتجة للبترول وان كان بدرجة اقل، أي لو حدث هذا تحت ظروف المنافسة التامة حيث يتم تخصيص وإعادة تخصيص الموارد البشرية بين الريف والمدينة بطريقة لا تخل بشرط باريتو، فان هجرة الموارد البشرية من الريف الى المدينة تؤدي لزيادة الدخل الوطني وبالتالي الى ارتفاع مستوى الرفاهية العامة. اما اذا حدثت هجرة السكان من الريف الى المدينة نتيجة لسياسات حكومية متحيزة لسكان المدينة، فان مثل الهجرة ستكون مضارها اكثر من فوائدها.

ففي الوقت الذي هاجرت فيه الموارد البشرية من الريف الى المدينة في الدول العربية النفطية بحثا عن دخل اعلى، فقد واكب ذلك انفاق حك ومي ومشروعات تنموية في الريف مما خفف من الاثار الضارة لمثل هذه الهجرة.

خير مثال على ما حدث في المملكة العربية السعودية حيث ازدادت معدلات التحضر حتى اصبح 80% من سكانها يقطنون في المدن و20% منهم بقوا في الريف في عام 1994م، وقد ازداد الإنتاج الزراعي وتمدد الاخضرار على حساب الصحراء وذلك للأنفاق الكبير الذي وجه للقطاع الزراعي في شكل اعانات للإنتاج وفي شكل قروض طويلة اجل السداد وبدون فوائد، والجهود المكثفة لزيادة كميات المياه المتاحة للزراعة ولبناء وتحديث الطرق السريعة والزراعية.

اما في الدول العربية غير البترولية فان حركة التحضر أدت الى تدهور الريف والمدينة معا، وذلك لان الهجرة من اللايف الى المدينة تمت أساسا بسبب اهمال الريف والاهتمام بالمدن جريا وراء تحويل طبيعة اقتصادات الدول من الزراعة الى الصناعة بالرغم من الأفضلية

الواضحة للزراعة عن الصناعة فيها، فقد أدت الهجرة من الريف لأهمال الأراضي الزراعية وزات معلات التصحر وقلل الإنتاج الإنتاج الزراعي وزاد اكتظاظ المدن بالسكان وزاد الضغط بسبب السكن العشوائي الغير مخطط حول المدن وعلى أطرافها مما أرى الى تدهور البيئة وسبب ارتفاع أسعار الأراضي السكنية تحولت الأراضي الخصبة الى أراضي سكنية مما قلل الإنتاج الزراعي ورفع أسعار الغذاء كثيرا.

اذن لابد من التنمية المتوازنة واستخدام السياسات الاقتصادية التي تحد مثل هذا التحويل للأراضي الزراعية الى أراضي سكنية خاصة وأزمة الغذاء في العالم العربي تزداد حدة مع تزايد وارداتها من السلع الغذائية عاما تلوا الاخر، ومن اهم السياسات التي يمكن اتباعها في الصدد توزيع الفرص الاقتصادية بين المدينة والريف بحيث ترجح كفة الريف للحد من هجرة سكانه الى المدن والتي بلغت من السوء درجة ان ازداد التصحر والجفاف في بلد كالسودان الذي يرجى منه ان يكون مصدرا رئيسيا للغذاء في العالم العربي وفي جميع انحاء العالم اذا توافرت له الأموال اللازمة للحصول على التقنية الملائمة واستباب الامن في كل ارجائة.

2- المياه:

مصادر المياه موزعه في الدول العربية تكثر في بعضها وتقل في بعضها ، ومن اكثر الدول العربية مياه هي مصر والسودان اما المياه الجوفية تتوفر بكثره في المملكة العربية السعودية وغيرها من الدول وهذا يجعلها من اهم مصادر المياه في العالم العربي بالرغم من ذلك لا يوجد بها نهر وكميات الامطار السنوية فيها قليلة نسبيا ولكنها تمكنت من تطوير مصادر مياهها الجوفية التي تعتمد عليها في الزراعة واستفادت أيضا من تحلية مياه البحر الأحمر والخليج مما أدى الى الحد من ندرة المياه ونجحت بالفعل المملكة العربية السعودية في هذا ولا تزال الجهود تبذل لزيادة انتاج المياه المحلاة ، وشملت جهود التنمية لمصادر المياه كثيرا من الدول كمصر التي تم فيها بناء السد العالي ويعتبر من اهم واكبر السدود في العالم ، وقد كان لبنائه اثر كبير للاستفادة من مياه النيل في مصر ، كما ان بناء الخزانات في السودان على نهر النيل وفي سوريا والعراق على نهري دجلة والفرات قد زادت من استفادت هذه الدول من مصادر مياهها الطبيعية، وقد أنشئت ليبيا نهرا صناعيا اعتمادا على مياهها الجوفية وقد شرعت السودان ومصر في تطوير قناة جنقلي بجنوب السودان في أوائل الثمانينات مما كان سيزيد الاستفادة من نهر النيل كثيرا لولا ان التمرد في جنوب السودان قد عطلها.

ولكن بالرغم من هذه الجهود فلا يزال المجال واسعا لتطوير مصادر المياه لمواكبة تزايد اعداد السكان وازدياد معدلات استهلاك الفرد العربي من السلع والخدمات التي تحتاج لزيادة كميات المياه باستمرار لزيادة انتاجها بالقدر الذي يواكب تزايد اعداد سكانها.

استخدامات المياه لا تقتصر فقط على الزراعة والصناعة بل تمتد الى النقل وإنتاج الغذاء والمعادن وأكبر قناة للنقل المائي في العالم هي قناة السويس وهي من اهم قنوات النقل المائي في العالم تشكل خطا للنقل المائي يعتبر من اهم وسائل نقل البترول وغيره من المنتجات العربية وخاصة الزراعية منها الى دول أوروبا واسيا ونقل السلع الاستهلاكية والرأسمالية التي تستوردها الدول العربية من بقية العالم، فأغلب التجارة الخارجية بشقيها الاستيرادي والتصديري تمر عبر هذا الخط المائي المهم والمتصل ببعضه البعض ويوصل شرق الكرة الأرضية بغربها وشمالها ، النقل المائي يعتبر اقل تكلفة من كل أنواع النقل الأخرى لأنه يصلح لنقل كميات كبيره من السلع ثقيلة الوزن وكبيرة الحجم التي لا يمكن ان تتحملها السيارات والطيارات.

ومن ناحية استخدام المسطحات المائية كمصدر للغذاء، فان كميات كبيرة ومتزايدة من الأسماك تستخرج من البحرين الأحمر والأبيض والخليج والمحيطين الأطلسي والهندي والباقي من النيل وبقية الانهار العربية وتستخدم الكويت والسعودية احدث وسائل صيد الاسماك حيث يقدر انتاج الأسماك في الدول العربية حاليا بحوالي 2,19 مليون طن في العام بينما يمكن انتاج 8 ملايين طن في العالم اذا امكنها تحديث طرق اصطياده واستغلت جميع مصادر الأسماك المتوافرة فيها، تعتبر أيضا مصر والمغرب وموريتانيا من أكبر الدول العربية المنتجة للأسماك حيث بلغ انتاجها حوالي 64,6% من اجمالي انتاج الدول العربية من الأسماك في العالم رغم انها لا تستخدم التقنية الحديثة بل التقليدية البدائية في صيدها ولكن المملكة العربية السعودية تفوقت بهذا الامر وتعتبر شركتها مثالا ناجحا.

3- المراعي:

تشكل مساحة المراعي في الدول العربية حوالي 22% من مساحة اليابسة في هذه الدول و10% من مساحة المراعي في العالم، وتعود الى اعدادا كبيرة ومتنوعة من الحيوانات الاليفة والبرية، وهناك اعداد كبيره من الماشية بمختلف أنواعها من ابقار وضأن وماعز وجمال وتوجد اغلبها في السودان وثم تليها الصومال وثم مصر ويليها الجزائر وبعد ذلك فهي موزعه بين الدول العربية خاصة المملكة العربية السعودية وسوريا والأردن.

وتتسم حرفة الرعي في الدول العربية بتنقل الرعاة من مكان لآخر بحثا عن العشب والحشائش والمياه وتربية الماشية وغالبا يحتفظ بها ويسعى أصحابها لزيادتها وتكاثرها ولكن ليس بغرض البيع والتبادل التجاري والربح بل لاعتبارهم في نظرهم انها مصدرا للسلطة والمكانة الاجتماعية مما يجعلها تميل نحو الرعي الإعاشي اكثر من ميلها نحو الرعي التجاري،وبالفتره الأخيرة استقر اغلب البدو في القرى وحول المدن واضطروا للتبادل التجاري مما جعلهم يدخلون في نظام السوق والابتعاد عن الرعي الاعاشي تدريجيا وجعل الثروة الحيوانية تدخل في مجال التجارة المحلية والخارجية.

يلاحظ في الآونة الأخيرة تزايد الإنتاج الحيواني المعتمد على الطرق العلمية والتجارية ، فقد انتشرت مزارع تسمين الماشية في السودان والمملكة العربية السعودية ومصر وسوريا والعراق والمغرب مما خفض من استيراد الجليب والزبدة والجبن، الا ان الإنتاج الحيواني بالطرق التقليدية لا يزال هو الأكبر حجما من حيث عدد رؤوس الماشية وقطعت المملكة العربية السعودية شوطا كبيرا في توطين البدو وذلك بنشر خدمات المياه والتعليم والصحة وحفر الآبار ودعم تكاليف الثروة الحيوانية في مراكز تجمع البدو.

التجارة البينية في جميع السلع بما في ذلك المواشي ومنتجاتها لا تزال تحتاج للمزيد من التحسن ولكن الاتفاقيات التجارية الثنائية بين الدول العربية كل على حده والدول غير العربية وكذلك عدم وجود خطوط مواصلات تربط بين كل الدول العربية ببعضها البعض بطريقة تيسر عملية التجارة بينها بالكفاءة المطلوبة ولعدم وجود فائض قابل للتصدير في اغلب السلع.

نستطيع القول بان المراعي العربية كبيرة المساحة واعداد الماشية فيها كثيرة حيث يمكن السعي نحو تحقيق الاكتفاء الذاتي في اللحوم والالبان ومشتقاتها وتصديرها الى خارج المنطقة العربية اذا تم تحديث قطاع الرعي واخراجه من الطرق البدائية التي يسير عليها الان واذا ازداد حجم التجارة الخارجية بين الدول العربية ، فالمراعي والثروة الحيوانية موارد متجددة ولكن يمكن ان تنضب اذا اهملت ولم يراع فيها الأسس العلمية السليمة لإدارتها والمحافظة عليها مثلا الصحراء العربية كانت ذات يوم أراضي مخضرة ولكن سوء استخدام المراعي والغابات قد أدى الى تدهورها فتزايد حجم الصحراء على حساب الاخضرار فالماعز الذي يوجد بكثرة في المراعي العربية من اهم أسباب تكون الصحراء العربية وتمددها لان الطريقة التي يقرض بها الحشائش تضر بها لأنه يركز في قرضه لها على أماكن معينة مما يؤثر على مراكز النمو في النباتات فيتلفها تماما وهنالك نظرية أخرى تقول بأن لعاب الماعز يحتوي على مادة تقضي على النباتات التي يقرضها ، وان صح ذلك فلابد من تقليص اعداد الماعز في المراعي العربية او منعه منها باتا من الرعي فيها حتى يمكن المحافظة على ما تبقى منها،

كما لابد من تكثيف ابحاث المراعي لمعرفة المزيد منها وكيفية زيادة مساحتها وتحسين أنواع الحشائش لزيادة فوائدها الغذائية للحيوانات التي ترعى فيها، ولذا لابد من زيادة الاهتمام والعناية بالمراعي في الدول العربة وخاصة للدول العربية التي تعتمد في اقتصاداتها على الرعي والزراعة لكي تتفادى تمدد الصحراء على حساب الاخضرار وبالتالي تتمكن من المحافظة على حجم مراعيها ومواشيها بل وزيادتها تدريجيا باستخدام الطرق العلمية والفنية والاقتصادية والقانونية اللازمة كما لابد من توعية الرعاة وارشادهم لأفضل الطرق للمحافظة على المراعي ، ومن الأسس التي تحافظ على المراعي تكيف الأبحاث لمعرفة المزيد منها وكيفية زيادة مساحتها وتحسين أنواع الحشائش لزيادة فوائدها الغذائية للحيوانات التي ترعى فيها وقد تمكنت كثير من الدول المتقدمة من زيادة مساحات مراعيها ولتحسين ادارتها ، وللمحافظة على التوازن البيئي يجب أيضا إعطاء الاهتمام اللازم للحيوانات البرية وتقليل صيدها لكي لا تنقرض وقد سنت كثير من الدول العربية قوانين لحماية هذه الحيوانات ولكن تنفيذها يحتاج لمزيد من الجهود وكثير من الحرص.

الغابات

تكمن أهمية الغابات في محافظتها على التوازن البيئي. تقدر مساحات الغابات في هذا الجزء من العالم بحوالي 91 مليون هكتار وأغلبها في السودان.الغابات لازالت تدار بالطرق التقليدية ومتروكة لنموها الطبيعي ، بينما يتزايد استهلاكها من أجل انتاج الأخشاب واستخدامها كوقود أو لاستخدام مساحاتها بعد قطعها للزراعة ،ما يجعل معدلات قطعها تفووق معدلات نموها الطبيعي مما يهددها بالانحسار .

اختلال التوازن يؤدي إلى نتائج اقتصادية وصحية خطيره جداً، وإذا لم تتخذ الاحتياطات اللازمة ويتم تكثيف الجهود التقنية والإدارية وتستخدم السيايات الاقتصادية اللازمة للمحافظة على الغابات والمراعي على حد سواء ،فهذا المورد الحيوي سيتعرض للنضوب والانحسار بالرغم من أنه من الموارد الأحيائية المتجددة.

اهم العوامل التي تؤدي الى ايقاف الزحف الصحراوي:

1-تكثيف زراعة الاشجار.

2-احياء الغابات.

3-وضح حد للقطع الجائر للغابات.

المعادن

يستهدف الانتاج المعدني في الدول العربية التصدير للدول الصناعيه بدلا من الاستهلاك المحلي، وذلك لتخلف الصناعة في هذه الدول بشكل عام ،والصناعة هي المستخدم الرئيس للمعادن. كما يصدر في شكل ماده خام وليس مصهوراً في أغلب هذه الدول.

اهم المعادن التي تستخرج في الدول العربية :

النفط ،الغاز الطبيعي،خام الحديد،الفوسفات،الزنك،النحاس،الرصاص،الفحم الحجري. الانتاج المعدني يعتمد على أسعار المعادن ومقدرة الدوله على الاستثمار في التعدين. فالإنتاج الحالي للمعادن في الدول العربية وغيرها من الدول يعكس حجم الطلب العالمي عليه والذي بدوره ينعكس على أسعار المعادن. فكلما ارتفعت اسعار المعادن كان ذلك حافزا لمزيد من استخراجه ومزيد من الاستثمار فيه ، وإلى عدم قابليتها للتجزئة.

ولقد بدأت بعض الدول العربية في البحث عن المعادن الكامنة في البحار. وهنالك اتجاه نحو قيام مشترك بين السعودية والسودان لإنتاج المعادن من البحر الأحمر.

مصادر الطاقة

من اهم مصادر الطاقة في العالم العربي حاليا البترول والغاز الطبيعي والطاقة الحيوانية والطاقة البشرية والفحم النباتي ثم الطاقة الكهربائية والفحم الحجري. وإذا ما أمكن استخدام الطاقة الشمسية استخداما تجاريا فإن العالم العربي سيكون من المناطق الرائدة في هذا المجال لوقوعه بين مدار الجدي وخط الاستواء مما جعله من أكثر مناطق العالم حرارة وحظوة بأشعة الشمس.

تندرج مصادر الطاقة في العالم العربي تحت قسمين:

1- مصادر الطاقة التقليدية: الطاقة الحيوانية والبشرية وطاقة الفحم النباتي والطاقة الشمسية غير التجارية.
2- مصادر الطاقة الحديثة: البترول والغاز الطبيعي والطاقة الكهربائية والفحم الحجري يتركز انتاج البترول والغاز الطبيعي في دول مجلس التعاون الخليجي بالاضافه الى ليبيا والجزائر والعراق وكلها اعضاء في (منظمة الأوبك). ومن الدول الأخرى التي تنتج ما يكفيها وتصدر قليلاً من النفط والغاز الطبيعي مصر وسوريا وتونس واليمن، وهي أعضاء في منظمة أوبك أي منظمة الدول العربية المصدرة للبترول.

مصادر الطاقة التقليدية

بما ان اغلب النشاط الاقتصادي الانتاجي في الدول العربية هو زراعي ورعوي، فان اغلب الطاقة المستخدمة تتركز في هذين القطاعين. وبما أن هذين القطاعين لا يزالان يعتمدان على الطرق التقليدية في الإنتاج. فإن معظم الطاقة المستخدمة هي طاقة بشريه وحيوانيه وخاصه الحمير والثيران والجمال والبغال والخيول تستخدم في الزراعه ،ايضا تستخدم كسبل للمواصلات والنقل. في الاونه الاخيره تم استخدام الألات في الزراعة.
قطاع التشييد والبناء قد شهد في كل الدول العربية كثيراً من التحديث مؤخرا واستخدمت فيه الآلات والتقنية الحديثة التي تحتاج للطاقة الميكانيكية والكهربائية، ولكن مازالت الأيدي العاملة هي مصدر الطاقة الأساسي في هذا القطاع. أما الصناعة وهي الأكثر استخداما للطاقة الحديثة فلا تزال تشكل جزءاً قليلا من مجمل النشاطات الاقتصادية في هذا الجزء من العالم. لذا فإن الطاقة التقليدية المتمثلة في الطاقة البشرية والحيوانية مازالت هي الأكثر استخداماً في الدول العربية بالرغم من التزايد المستمر لاستخدام وسائل الطاقة الحديثة لتحل محل الطاقة التقليدية.وسوف يستمر هذا الاحلال؛ لأن مصادر الطاقة التقليدية تزداد ندرة وترتفع تكاليفها باستمرار مما يجعل مصادر الطاقة الحديثة اقل تكلفة نسبيا بمرور الزمن. فتكاليف الأيدي العاملة وأجورها ترتفع باستمرار. وكلما ازداد مستوى التعليم والتدريب في الدول العربية ارتفعت أجور الأيدي العاملة وانتقلت من الريف الى المدينة مما سيزيد الطلب على مصادر الطاقة الحديثة. كما أن ازدياد حجم القطاع الصناعي وهو الأكثر استخداماً للطاقة الحديثة سيزيد من نسبة استخدام هذه المصادر على حساب المصادر التقليدية.

وعلى وجه العموم، فإنه على الدول العربية وخاصه غير النفطية وكثيفة السكان ألا تسير في خطوات إحلال مصادر الطاقة التقليدية بمصادر الطاقة الحديثة دون دراسات جادة وكافية لأن ذلك قد يعني ازدياد البطالة وازدياد تكاليف الإنتاج بدون عائدات كافيه تبرره. فالقضية هنا قضية اقتصادي بالدرجة الأولى وليست قضية تحديث فحسب. فعملية تحديث الهياكل الاقتصادية مرغوبة وضرورية ولكن لابد أن تصحبها مبررات اقتصاديه كافيه وإلا تكون هدفاً في حد ذاتها.
ومن مصادر الطاقة التقليدية الفحم النباتي والذي يتم الحصول عليه من بحرق أشجار الغابات.

مصادر الطاقة الحديثة

يعتبر البترول اهم مصادر الطاقة الحديثة ؛ لان اغلب الالات مصممه بحيث تستخدم البترول كمصدر رئيسي للطاقه.

استبدلت الالات التي كانت تستخدم الفحم الحجري كمصدر طاقة بالآلات التي تستخدم البترول كمصدر طاقة؛ لأنه كثر فعالية، وأكثر نظافة في الاستخدام، واقل تلويث للبيئة.

الجزئ الاكبر من الاحتياطي العربي للبترول يوجد في المملكة العربية السعودية تليها العراق ثم الامارات ثم الكويت.
أما من حيث إنتاج الطاقة فالدول العربية من أكبر المنتجين للبترول ولديها أكبر احتياطي من هذا المورد مقارنة بجميع دول العالم الأخرى. ولازال الاحتياطي يتزايد بالرغم من تزايد الإنتاج وذلك نتيجة للاكتشافات الجديدة الكبيرة الحجم.

الغاز الطبيعي

المصدر الثاني من مصادر الطاقة الحديثة المستخدمة في الدول العربية يشير الجدول الى تزايد استهلاك هذا المصدر من مصادر الطاقة الحديثة في الدول العربية وخاصة المنتجة له مما يعكس تزايد معدلات التحديث في القطاعات الاقتصادية المختلفة وخروجها من النمط التقليدي.

الطاقة الكهربائية

- يعتبر انتاج الطاقة الكهرومائية في الدول العربية قليل جدا. ومن اهم مصادر هذا النوع من الطاقة في الدول العربية هو السد العالي في مصر وبعض السدود والخزانات في تونس ولبنان والجزائر والسودان والعراق وسوريا. كما أن المملكة العربية السعودية وبعض دول الخليج الأخرى تنتج الطاقة الكهرومائية كإنتاج مصاحب لتحلية المياه. وتعتبر الطاقة

الكهرومائية رخيصة التكاليف وقليلة التلويث للبيئه بالمقارنة مع مصادر الطاقة الأخرى كما انها مصدر متجدد بينما المصادر الحديثة الأخرى للطاقة قابله للنضوب.

الفحم الحجري

تم اكتشاف كميات من الفحم الحجري مؤخرا في المملكة العربية السعودية ولكنها لم تستخرج بعد.
أن انتاج الدول العربية من الفحم الحجري قليل لذا فإن استخدامه فيها قليل.

اهم المرافق استخداما للفحم الحجري كمصدر طاقه:

-مصانع صهر الحديد.
-محطات توليد الطاقة الكهربائية.

مشكلات استخدام الفحم الحجري :

تلوث الهواء بغاز ثاني اكسيد الكربون بدرجة تزيد عن تلويث البترول والغاز الطبيعي.

الطاقة النووية

من أحدث مصادر الطاقة الا انه يواجه مقاومه شديده من قبل المهتمين بالبيئة وتلوثها؛ لأنه من أخطر مصادر الطاقة الملوثة للهواء والماء، انه يؤدي إلى أمراض السرطان والقلب والشرايين كما يؤدي الى العقم وتشوه الأجنة. ومن الدول التي شرعت في استخدام الطاقة النووية العراق وتنوي مصر الدخول في هذا المجال وليبيا وسوريا والجزائر.
ولقد تم اكتشاف اليورانيوم (وهو المادة الأكثر استخداما في المفاعلات النووية) في بعض الدول العربية كالجزائر والصومال والسعودية ومصر والسودان.

الطاقة الشمسية

يجري البحث بصورة حثيثة في كثير من دول العالم لاستخدام أشعة الشمس كمصدر للطاقة التجارية لكي تسهم في حل أزمة الطاقة.

تتميز الطاقة الشمسية بانها مورد متدفق لا تؤدي الى تلوث البيئة، إذا لم يستخدم في وقت وجوده تفقد منفعته. كما أنها لا تؤدي الى أي نوع من تلوث البيئة. وقد ثبت من العديد من التجارب الجدوى الفنية لتجميع أشعة الشمس واستخدامها للتبريد والتسخين.
ولكن بالرغم من أن أشعة الشمس مجانية إلا ان تكاليف تجميعها واستخدامها كطاقة تجاريه كبيرة جداً إلا أن الأبحاث مازالت جاريه لإنتاج تقنية جديده تقلل تكاليف تجميع أشعة الشمس. ولو أن إنتاج الطاقة الشمسية واستخدامها تجارياً أصبح مجدياً اقتصاديا فإن الدول العربية ستحتفظ بدورها الريادي في إنتاج الطاقة لأن كمية الإشعاع اليومي في هذا الجزء من العالم كبيره جداً نسبة لأن اغلب دوله تقع بين مدار الجدي وخط الاستواء.

مصادر الطاقة المتجددة الاخرى التي لا زالت قيد البحث:

1- الاستخدام المكثف لطاقه الرياح
2- الطاقة الجوفيه
3- طاقة الامواج والمد والجزر
4- طاقة المخلفات الزراعيه والنفايات والتي تسمى مجتمعه بطاقة الكتله الحيويه .

الموارد البشرية

قدرت أعداد السكان في الدول العربية في عام 1985م بحوالي 190,6 مليون نسمة و تزايدت حتى وصلت إلى 251,2 مليون نسمة في عام 1995 م. ومن أكبر الاقطار العربية من حيث اعداد السكان مصر التي بلغ عدد سكانها حتى عام 1995م حوالي 57,4 مليون نسمة. ومن الدول العربية الأخرى ذات الاعداد الكبيرة من السكان العراق و السعودية و اليمن و سوريا.

1-القوى العاملة

القوى العاملة هي الموارد البشرية التي تحقق المنفعة الحقيقية، و بالتالي فهي الموارد البشرية الاقتصادية التي تتولى تنمية الموارد الاقتصادية الاخرى وتعول نفسها زائدا الاطفال والشيوخ وغيرهم من العاجزين عن العمل.

ومن حيث توزيع القطاع للقوى العاملة العربية فإن القطاع الزراعي يستحوذ على القدر الاكبر منها في الدول العربية الكثيرة السكان. ونلاحظ أن نسبة القوى العاملة الموظفة في الزراعة في

عام 1985م كانت 73% من جملة القوى العاملة في الصومال. غير ان الاتجاه يميل نحو انخفاض هذه النسبة في القطاع الزراعي لتزداد في قطاع الخدمات خلال الفترة الواقعة بين 1985م و 1995م. وقد حدث ذلك نتيجة لحركة التمدين والتحضير ولو ان انخفاض الايدي العاملة في الزراعة واكبته زيادة في الانتاج الزراعي لاعتبرت هذه ظاهرة صحية. وذلك لأنه كلما انخفضت أعداد السكان الذين ينتجون الطعام ازداد أعداد الذين يتفرغون للأعمال الأخرى مما يؤدي الى الازدهار والنمو الاقتصادي والاجتماعي. وكلما ازداد التقدم التقني ازدادت إنتاجية الفرد في الزراعة واصبح في إمكان المزيد من افراد المجتمع ان يتخصصوا في اعمال اخرى غير انتاج الطعام و يتفرغوا لها. فتنوعت وتكاثرت السلع و الخدمات و ازداد الابداع و الابتكار و الاكتشاف. ونلاحظ في المجتمعات الاكثر تقدما من الناحية الاقتصادية و التقنية ان اعداد المزارعين لا تكاد تزيد على 5% ينتجون الطعام و غيره من المنتجات الزراعية لانفسهم و لبقية السكان. أما في الدول النامية فإن اغلب السكان يشتغلون بالزراعة ولا يكادون ينتجون مايكفي من احتياجات مجتمعاتهم من السلع الزراعية. ويكمن الحل بالنسبة لهذه الدول ومن بينها الدول العربية التي تعتمد في اقتصاداتها على الزراعة في تكثيف استخدام التقنية الزراعية الحديثة في القطاع الزراعي لكي تحل محل المزيد من القوى العاملة في هذا القطاع وتزداد اعدادهم في القطاعات الاقتصادية الاخرى. ولكن مثل هذا الاحلال للقوى العاملة الزراعية بمزيد من استخدام التقنية الحديثة قد يؤدي الى مشكلات اجتماعية كثيرة اذا لم تتمكن القطاعات الاقتصادية الأخرى من استيعاب العمالة التي توفرت من القطاع الزراعي. ومن تلك المشكلات الاجتماعية ازدياد البطالة و اكتظاظ المدن بالسكان مما يؤدي الى انتشار الجريمة وتلوث البيئة نتيجة لانتشار المساكن العشوائية في اطراف المدن والتي لا تتوافر فيها الخدمات الصحية اللازمة. ومن هنا يأتي الحديث عن التنمية المتوازنة والتي تشمل جميع القطاعات الاقتصادية على حد سواء وبصورة متزامنة تجنبا للمشكلات الاقتصادية و الاجتماعية التي تلازم تنمية قطاع على حساب القطاعات الأخرى او إقليم على حساب الأقاليم الأخرى في داخل القطر الواحد.

2-تنمية الموارد البشرية

ان تنمية الموارد البشرية من اهم أولويات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و انها افضل حل بالنسبة للدول النامية مقارنة بالحلول السلبية المتمثلة في بذل الجهود لتحديد النسل و تخفيض اعداد السكان. كما اوضحنا ان من اهم وسائل تنمية الموارد البشرية التعليم و التدريب بكل انواعه و الرعاية الصحية و الغذاء و محاربة الفقر لانه يمثل هدرا للموارد البشرية.

أ-التعليـم

أهم مشكلات الموارد البشرية في الدول العربية هي الامية و التي تصل في بعضها الى ما يقارب 75% كما في الصومال مثلا. وتعتبر الأمية من أهم معوقات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية وذلك لانها تؤثر سلبا على الانتاج و الاستهلاك. فإنتاجية الفرد الأمي بصفة عامة اقل من إنتاجية الفرد الذي يقرأ ويكتب. كما أن مقدرة الأمي على اكتساب الخبرات و استيعاب الإرشادات الفنية ضئيلة جدا بالإضافة إلى عدم قابليته لتغيير طرق ووسائل الانتاج التقليدية التي تعود عليها واستبدالها بالطرق الحديثة. ومن حيث الاستهلاك فإن الفرد الأمي قد يفضل الاستمرار على نمط استهلاكي معين ولا يكاد يغيرة بنمط جديد يؤدي على تحسين مستوى تغذيته والمحافظة على صحته واتخاذ السبل الوقائية والعلاجية اللزمة. كما ان مضار الأمية بالنسبة للمرأة بصفة خاصة تنعكس في طرق تربية الاطفال وتغذيتهم ووقايتهم صحيا، وبصفة عامة فقد ازدادت نسبة الإنفاق على التعليم من الناتج الوطني في كل الدول العربية.

يتضح أن مستوى تنمية الموارد البشرية في كل الدول العربية يتحسن باستمرار غير أن بعضها يحتاج لبذل المزيد من الجهود في هذا المضمار. وبالنسبة للتعليم الفني والتدريب المهني والذي يزيد مهارة العامل ويرفع إنتاجيته، فهنالك الكثير من الجهود التي بذلت وما تزال تبذل ولكنها غير كافية.

تشير إحدى الدراسات إلى ان حوالي 48% من القوى العاملة في الدول العربية أي ما يقارب النصف تعتبر غير ماهرة و 20% تعتبر عمالة نصف ماهرة و 17% فقط تعتبر عمالة ماهرة. اما العمال نصف المهنيين فيشكلون فقط حوالي 7,7% ويشكل العمال المهنيون حوالي 7,5% في عام 1975م. فالمستوى العام لمهارة العمالة العربية لايزال يحتاج لمزيد من التحسين وبمعدلات أكبر وبخطا اسرع إذا استهدف العالم العربي نقل وتدجين وأقلمة واستيعاب التقنية الحديثة والتي تحتاج للقوى العاملة الماهرة. ولقد شهد العقد الماضي ازديادا ملحوظا في معاهد التدريب المهني على نطاق العالم العربي وازدادت البعثات للتدريب في الدول الصناعية، إلا أن الإقبال على العمل الفني لا يزال اقل بكثير من المأمول. وعموما، تعتبر إنتاجية العامل العربي متدنية بالمقاييس العالمية.

ب- الرعاية الصحية

و العامل المهم الثاني في تنمية الموارد البشرية هو الرعاية الصحية. وباعتبار العلاج ضرورة حياتية و إنسانية فهو سلعة استهلاكية وباعتباره وسيلة للمحافظة على إنتاجية الموارد البشرية وزيادتها فهو سلعة رأسمالية واستثمار بشري شأنة شأن التعليم. فالإنسان المعافى أكثر إنتاجية

من الانسان المعتل أو المريض. وتشير الاحصاءات إلى ان هنالك تطورا ملحوظا في مجال الخدمات الصحية. بالإضافة الى أن الرعاية الصحية تزيد إنتاجية العمل مما يزيد الدخل الوطني والفردي ولكنها تحتاج أولا لدخل كاف للحصول عليها.

ج- الغـــذاء

و العامل الثالث من عوامل تنمية وزيادة إنتاجية الموارد البشرية هو الغذاء. وكمثيليه التعليم والصحة فالغذاء يطلب كسلعة استهلاكية في حد ذاتها ولكنه أيضا له جوانب إنتاجية ويؤثر على تنمية الموارد البشرية وزيادة إنتاجيتها. فالفرد السليم التغذية أكثر نشاطا وأوفر صحة من الفرد الذي يعاني من سوء التغذية. و الغذاء السليم لا يقاس بكمية الطعام التي يتحصل عليها الفرد فحسب، وإنما بنوعية الطعام أيضا. ومن الملاحظ فإن اغلب سكان الدول النامية لا يجدون الطعام الكافي وحتى الذين يجدون ذلك فإن اغلب طعامهم يحتوي على النشويات وتقل فيه كمية البروتينات كثيرا. في بعض الدول العربية يقل نصيب الفرد من السعرات الحرارية على الحد المطلوب وفي بعضها يزيد على ذلك الحد. وبما ان الدول العربية بصفة عامة تستورد كميات متفاوتة من غذائها في العالم الخارجي فإن الدول التي تتوافر فيها العملات الأجنبية تستطيع استيراد كل احتياجاتها من السلع الغذائية و الدول التي تقل فيها العملات الصعبة تعجز عن ذلك. لذا فإن نسبة السعرات الحرارية المطلوبة منها في الدول العربية المنتجة للنفط تزيد على 100%. بالإضافة الى ان هذه الدول تتمكن من استيراد كل ما تحتاجه من الغذاء، فإنها ايضا تدعم اسعار هذه السلع بدرجة كبيرة مما يسهل على مواطنيها الحصول على ما يحتاجونه منها بل ويزيد احيانا. اما الدول العربية الأخرى فهي أساسا دول زراعية بحيث يمكنها إنتاج أغلب احتياجاتها من السلع الغذائية محليا وبتكاليف قليلة نسبيا ولكنها لا تستطيع ذلك لأنها لا تمتلك كل رأس المال الذي تحتاجه لتطوير قطاعاتها الزراعية بحيث يواكب إنتاجها التزايد في أعداد سكانها. كما أن سوء تخصيص مواردها المالية الشحيحة أصلا بين القطاعات المختلفة يؤدي الى عدم حصول قطاعها الزراعي على الحد الامثل أو المعقول من التخصصات و الاعتمادات المالية.

د- الرعاية الاجتماعية

الرعاي الاجتماعية تستهدف محاربة أو تخفيف وطأة الفقر الذي يعتبر هدرا للموارد البشرية مما يحتم السعي إلى تقليله إن لم يمكن إزالته. ويعكس مستوى الفقر في الدول النامية بصفة عامة مستواها التنموي الضعيف ولذا فإن كثيرا من الجهود التنموية يجب أن تبذل لحل هذه

المشكلة وإلا فإن الفجوة الداخلية بين الأغنياء والفقراء ستزداد مما يفاقم المشكلات الاجتماعية المرتبطة بسوء توزيع الدخل كالجريمة بكل أنواعها والاضطرابات وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي و الاجتماعي. ولقد كان لمورد البترول في الدول العربية النفطية أثره الواضح في تخفيف مشكلة الفقر في هذه الدول لأنها نفذت كثيرا من البرامج لمعالجتها كمجانية التعليم و العلاج ودعم اسعار السلع الغذائية. أما بالنسبة للدول العربية غير النفطية فإنها لم تكن في موقف يسمح لها بذلك نتيجة لسوء أوضاعها الاقتصادية فقد عجزت عن تمويل برامجها التي وضعت لتحقيق لذلك الهدف بل انها اضطرت للاستدانة من كل مصادر القروض في العالم وعجزت من سداد ما اقترضته مما دعى صندوق النقد الدولي وضع شروط لها لكي تتمكن من الحصول على المزيد من القروض. ومن اهم تلك الشروط تخفيض دعم اسعار السلع والخدمات الضرورية وتخفيض اسعار صرف عملاتها و تقليص الوظائف الحكومية ، مما زاد حدة الفقر في تلك الدول. ولذا فإن الحل الشامل بالنسبة للدول العربية الغير النفطية هو تنمية اقتصاداتها و الاهتمام بصفة خاصة بتنمية مواردها البشرية و تحسين الادارة و الأداء حتى تتمكن من زيادة الانتاج وتوزيع الفرص الاقتصادية بطريقة عادلة لتحسين توزيع الدخل و إعادة توزيعه لمصلحة الطبقات الفقيرة.

ومن اهم الجهود التي يجب بذلها في جميع الدول العربية هي تنمية المناطق الريفية حيث الفقر اكثر حدة و انتشارا مما هو عليه في المدن. فالاهتمام بالتنمية الريفية والاقليمية يساعد كثيرا في تخفيض اعداد الفقراء. ومما يسترعي الانتباه عند التحدث عن مشكلة الفقر في الدول العربية ان هذه المشكلة كان يمكن ان تكون اشد وطأة واكثر خطورة لولا روح التكافل الاجتماعي والاسري وقوة مركز الاسرة والعائلة. فكثير ممن لا موارد لهم أو ممن تعجز مواردهم عن الوفاء بالتزاماتهم المعيشية يجدون في داخل اسرهم من يسد العجز بصورة عفوية. فأصحاب الدخل الاعلى ينفقون على اقاربهم من اصحاب الدخل الادنى الامر الذي حد من مشكلة الفقر وخفف كثيرا من مظاهرها ومضارها. ويرجع الفضل في كل ذلك إلى الدين الإسلامي الذي يشكل الخلفية الفكرية والسلوكية للمجتمع العربي والذي حض كثيرا على الاهتمام بأمور الفقراء والمساكين وقنن لهم حقا معلوما من الزكاة والصدقات فضلا عن حثه على تقوية أواصر الرحمة و المودة و التكافل الاجتماعي والاسري بين الاقربين وغيرهم. وقد يقال ان ذلك يؤدي الى الاتكالية فيعتمد بعض الناس على ما يجدونه من الآخرين لحل مشكلاتهم المعيشية وغيرها مما يقلل انتاجية الموارد البشرية بأكثر مما يهدرها الفقر. وهذا القول يصح فقط عندما يصبح التكافل الاجتماعي بلا أسس وضوابط ويزيد عن حده اللازم.